Distr.: General
19 October 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الخامسة عشرة

دورة بربادوس الافتراضية

3-7 تشرين الأول/أكتوبر 2021

قمة قادة العالم: حوار عن انعدام المساواة - هل أزمة كوفيد-19 هي عامل تغيير حقاً لقواعد اللعبة؟

الأونكتاد الخامس عشر

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

1- تناول هذا الحوار أوجه عدم المساواة وتطرق إلى مسألة ما إذا كانت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أدت إلى تغييرات في السياسات العامة لبناء اقتصادات قادرة على الصمود من أجل عالم يعمه الرخاء المشترك.

2- وتألف فريق المناقشة من الشخصيات التالية: رئيسة وزراء بربادوس؛ والأمينة العامة للجماعة الكاريبية؛ ورئيس المصرف الأوروبي للاستثمار؛ والمديرة التنفيذية لمنظمة أوكسفام الدولية؛ ونائبة الأمينة العامة للأونكتاد؛ ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

3- وخلال الحوار، أبرز عدة مشاركين أن الجائحة أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة السائدة على الصعيد العالمي. ولاحظ عدد قليل من المشاركين في حلقة النقاش أن الفجوة الرقمية اتسعت، في حين أكد أحد المشاركين أن الجائحة أثرت بشكل غير متناسب على فئات معينة من الناس، الأمر الذي يتطلب الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان لتنفيذ سياسات محددة الأهداف تعالج هذه الآثار المتباينة. وأشار عدد قليل من المشاركين إلى التحديات القائمة، بما في ذلك المشكلة الحادة المتمثلة في انعدام الأمن الغذائي، التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تقلصت اقتصاداتها خلال الجائحة بمعدل ثلاثة أضعاف المعدل العالمي تقريباً.

4- واستشهد أحد أعضاء فريق المناقشة بتقديرات الأونكتاد التي تفيد بأن 120 مليون شخص أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر؛ وأن الاستثمارات بدأت في الانتعاش، لكن أكثر من 80 في المائة من قيمة الاستثمارات المخصصة لإنعاش الاقتصاد موجودة في البلدان المتقدمة النمو ولم توجَّه لتحقيق التنمية المستدامة أو التكيف مع تغير المناخ. وأشار عدد قليل من المشاركين إلى التفاوت في الموارد المتاحة لتحقيق الانتعاش، حيث تحشد أقل البلدان نمواً 2,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في شكل دعم مالي مباشر وغير مباشر، مقابل 15,8 في المائة في البلدان المتقدمة النمو.

الرجاء إعادة الاستعمال

5- وشدد العديد من المشاركين في حلقة النقاش على ضرورة إجراء مراجعة جوهرية للبنيان المالي الدولي، وعلى الحاجة إلى تحسين التدابير والأدوات المصممة لتخفيف عبء الديون كيما يتاح للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً حيز كاف في مجال السياسة المالية لاعتماد تدابير لمواجهة التقلبات الدورية. ولاحظ عدد من المشاركين الآخرين أن هناك حاجة إلى تخفيض كبير وواسع النطاق للديون بالنسبة لجميع البلدان النامية، بما فيها الدول الضعيفة المتوسطة والمرتفعة الدخل، لتخفيف الضغوط المرتبطة بخدمة الدين، وأنه ينبغي تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة العشرين إلى ما بعد نهاية عام 2021. وشدد عدد قليل من المشاركين على الحاجة إلى قياس التنمية بطريقة أنسب وتحديد شروط الحصول على التمويل الميسر. وشدد أحد المشاركين على ضرورة تفعيل مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، مشيراً إلى أن تحقيق ذلك يمر عبر تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية ذات الصلة.

6- وأشار عدة مشاركين إلى التفاوت الكبير في فرص الحصول على اللقاحات. وأبرز عدد قليل من المشاركين ضرورة نقل التكنولوجيا وإزالة الحواجز التجارية أمام المنتجات الأساسية، بما في ذلك التنازل عن حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق باللقاحات. وأفاد أحد المشاركين في حلقة النقاش بأن اللقاحات ينبغي أن تكون منفعة عامة عالمية وأنه ينبغي توفير الدعم اللازم لخطة تطعيم عالمية. وشدد عضو آخر في حلقة النقاش على الحاجة إلى تواجد قيادة ترمز إلى سلطة أخلاقية واستراتيجية عالمية وإلى اتخاذ إجراءات جماعية، لأن سياسات الحماية الذاتية لا يمكن أن توفر الإغاثة إلا لفترة زمنية قصيرة.

7- وبالإضافة إلى ذلك، أفاد عدة مشاركين في حلقة النقاش بأن النساء والفتيات تضررن بشكل غير متناسب من الجائحة. وشدد أحد المشاركين على ضرورة إشراك المرأة في صنع السياسات وتنفيذ خطط الإنعاش على المستوى الوطني، في حين أفاد مشارك آخر بأن هناك حاجة إلى خطة إنعاش تستجيب للفوارق بين الجنسين. وشدد أحد المشاركين على ضرورة توفير الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية للجميع لمعالجة أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والقائمة على النوع الاجتماعي، داعيا إلى فرض معدل ضريبة على الشركات لا يقل عن 25 في المائة. وأبرز مشارك آخر في حلقة النقاش الحاجة إلى دعم الأعمال التجارية، وتوفير ظروف عمل لائقة في سلاسل قيمة أكثر مراعاةً لمسألة إعادة التوزيع، وتعزيز الأسواق الإقليمية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

8- وأفاد أحد المشاركين في حلقة النقاش بأن الاستجابة للأزمات الراهنة ينبغي أن تشهد على قوة العلاقات المتعددة الأطراف، وسلط الضوء على التزام المصرف الأوروبي للاستثمار بدعم إجراءات التكيف مع تغير المناخ، والابتكار، والتنمية، معتبراً أنه لا يمكن الفصل بين هذه العناصر الثلاثة في تحديد النُّهج إزاء التحول نحو نظام اقتصادي مستدام.

9- ولمعالجة مواطن الضعف المرتبطة بتغير المناخ، دعا أحد المشاركين إلى فرض ضرائب على الثروة ورسْم أهداف لتحقيق انبعاثات صفرية، والتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري والاستثمار في القطاعات المنخفضة الكربون، في حين أفاد مشارك آخر بأن على الحكومات أن تفي بالالتزامات بخفض الانبعاثات والحد من الاحترار العالمي. وشدد العديد من المشاركين في حلقة النقاش على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية عانت من التهميش؛ وأكدوا الحاجة إلى تعزيز القدرات التقنية والمالية والمؤسسية للتكيف مع تغير المناخ. وأخيرا، دعا عدد قليل من المشاركين في حلقة النقاش إلى زيادة الدعم وتبسيط إجراءات الوصول إلى صناديق المناخ.